المعتقل السعودي خالد العمير يُضرب عن الطعام بعد إنقضاء محكوميّته التعسفية وعدم الإفراج عنه

دخل المعتقل السعودي خالد العمير إضرابًا عن الطعام، رافضًا استقبال زوار أو حتى إجراء أي اتصال احتجاجًا على عدم الإفراج عنه، وذلك بعد قضاء مدة حكمه وهي ثمانية أعوام.

منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان في السعودية أوضحت في بيان أصدرته أن خالد بن سليمان العمير بدأ إضرابًا عن الطعام بسبب عدم الإفراج عنه، وذلك بعد قضاء ثمانية أعوام في السجن تنفيذًا لحكم صدر ضدّه بتهمة الشروع في التظاهر وفق محاكمة تفتقد لشروط المحاكمات العادلة وتمس حقوقه المشروعة.

وأكدت المنظمة أن محاكمة العمير كانت محاكمة سرية وتفقد لشروط المحاكمة العادلة، مشيرة الى أنه اتّهم بتهم فضفاضة وغير قانونية وتطال حقوقه المشروعة، وأنه حكم عليه بالسجن لثمانية أعوام بتهمة الخروج على ولي الأمر والشروع في التظاهر.

وجاء في البيان الصادر عن المنظمة أنه "في شهر محرم من العام 1430/ديسمبر- كانون الأول 2008 وأثناء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، طلب عدد من النشطاء من السلطات السعودية السماح لهم

بالتظاهر في الرياض تضامنًا مع الشهداء في غزة أسوة بأغلب عواصم العالم، إلّا أن هيئة كبار العلماء في السعودية أفتت بحرمة المظاهرات لأن فيها عدم طاعة للسلطات السعودية التي تمنع المظاهرات".

وجاء في البيان: "يوم الأربعاء 3/1/1430هـ، وقبل يوم من موعد انطلاق المظاهرة في الرياض، التقى خالد العمير بوزير الداخلية وولي العهد الحالي، والذي رفض الموافقة على المظاهرة.. في اليوم التالي الخميس الرابع من محرم لعام 1430 الموافق 1/1/2009م تم اعتقال خالد العمير في شارع النزهة في الرياض من قبل المباحث العامة ومن ثم تم إيداعه السجن".

وذكرت المنظمة أن "الأربعاء الرابع من محرم 1438 الموافق 5/10/2016 كان موعد الإفراج عن خالد العمير بعد أن قضى مدة الحكم ضده بالسجن لثمانية أعوام، غير أن ذلك لم يحصل".

ولفتت إلى أن خالد قضى مدة من محكوميته في السجن الإنفرادي وعانى في سجنه من ظروف الاعتقال القاسية، وظروفًا صحية صعبة حيث أنه مصاب بالسكري ويشتكي آلامًا في القلب والكلى".

وأكدت "القسط" أن "اعتقال العمير كان اعتقالًا تعسفيًا، وأن الحكم ضده غير شرعي تم وفق محاكمة لا ترقى لشروط المحاكمات العادلة، وأن التهم التي وُجّهت له تمس حقوقه الأساسية، وحيث أن السلطات السعودية قد انضمت لعدد من الاتفاقيات التي تكفل حق التظاهر، فإن معاقبة العمير بسبب طلبه أو نيته التظاهر يعد انتهاكًا لهذه الاتفاقيات التي تعهدت السلطات السعودية باحترامها، فضلًا عن صدور الحكم القاسي ضد العمير في محاكمة سرية وماتعرض له أثناء سجنه".

ودعت "القسط" الجميع لـ"العمل على إنقاذ حياة خالد العمير والضغط على السلطات والتواصل معها للإفراج الفوري وغير المشروط عنه، والتحقيق في الانتهاكات التي طالته، وتعويضه مقابل ما لحق به من أذى، والتأكد من وجود تشريعات قانونية تمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات".